

كلمة الرئيس محمد أنور السادات فى افتتاح مؤتمر القمة العربى الأفريقى

فى ٧ مارس ١٩٧٧

الأخوة ملوك ورؤساء الدول الأفريقية والعربية الشقيقة
أيها السيدات والسادة

يسعدنى ويشرفنى أن أرحب بكم فى القاهرة ، التى وقع اختياركم عليها لتكون مقرا
لأول مؤتمر قمة أفريقى عربى ٠٠ وتلك لفتة كريمة يعترز بها الشعب المصرى ، يفخر
، لأنه يدرك جديا أنها لم تكن وليدة الصدف والظروف وإنما كانت اختيارا واعيا ،
نابعا من تقديركم لدور مصر فى الحركة الأفريقية العربية الواحدة ، ولأهمية هذا
المؤتمر ، ومغزاه العميق ، ودلالاته العديدة .

وقد جمعت بيننا فى الماضى لقاءات كثيرة منذ عقد المؤتمر الأول لتضامن الشعوب
الآسيوية ، والأفريقية فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ ، وقطعنا - معا - شوطا طويلا
على طريق النضال المشترك والمسيرة الواحدة ، فكنا القوة الدافعة التى تولدت عنها
حركة عدم الانحياز ، كما أننا نقلنا حركة التحرير فى العالم كله الى مشارف جديدة ،
وأعطيناها مضمونا لم يكن ليتوفر لها بغير الرصيد النضالى الذى تحقق لشعوبنا عبر
تجارب مريرة صارت فيها الاستعمار بأشكاله المتباينة وصوره المتجددة .

وكنا جميعا أول من عمل فى سبيل استكمال الاستقلال السياسى عن طريق الاستقلال
الاقتصادى ، فعدنا فى هذا المكان أول مؤتمر للتنمية الاقتصادية فى يوليو ١٩٦٣ ،
ايدانا بأن شعوب العالم الثالث قد آلت على نفسها أن توحد جهودها وتنسق حركتها من
أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، وأن تترجم الاستقلال الذى حصلت عليه
بتضحيات بالغة إلى واقع ملموس فى حياتنا اليومية لأن الهدف - فى النهاية - هو

تحقيق مزيد من الرخاء والكفاية لكل مواطن ، وإيجاد مزيد من العدالة الاجتماعية ، سواء على مستوى الأفراد أم على مستوى الدول بحيث لم يعد مقبولا أن يزيد الأغنياء غنى ويزيد الفقراء فقرا أو يظلون حبيسي المعدلات الدنيا من الدخل والقدرة الاقتصادية .

وكان من حظ الشعب المصرى - بما له من جذور حضارية عميقة أفريقية وعربية - أن يضطلع بدور خاص ورسالة فريدة فى حركتنا الواحدة ، فمنذ قامت على ضفاف النيل فى مصر حضارة أفريقية عريقة منذ أكثر من سبعة آلاف عام ، ظلت مصر جزءا لا يتجزأ من تيار الحضارة الإفريقي ، تأخذ منه وتصب فيه وتسهم فى تطوره ثم أنها عندما جعلت من نفسها الجسر الذى تتفاعل فيه هذه الحضارة مع سائر الحضارات بحكم موقعها الجغرافى ، ومركزها السياسى واشعاعها الثقافى لم تنس يوما أن دورها هو الإضافة المستمرة إلى الرصيد الحضارى الأفريقي ، وليس الخروج عليه أو المساس به ، كل هذا مع الحفاظ على أصالته وأسباب القوة فيه .

ومنذ فجر الشعب المصرى ثورته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان أول ما اتجه إليه هو العمل على تخليص جميع الشعوب الأفريقية الشقيقة من نير الاستعمار والعنصرية فقد فتح الشعب المصرى ولا يزال يفتح أبوابه ومستودعات سلاحه لحركات التحرير الأفريقية ، كما وأنه كان فى طليعة الدعاة لتوحيد الحركة الأفريقية ، وإعادة بناء مجتمعاتنا على أسس جديدة تحقق قدرا أكبر من العدالة والطمأنينة والرخاء . ولم يكتثر الشعب المصرى يوما بما تعرض له فى هذا السبيل ، لأن وفاءه بالتزامه الإفريقي كان وسيظل نابعا عن عقيدة ثابتة ، وبإيمان راسخ بوحدة النضال والأهداف والمصير ، ثم أنه لا ينظر إلى اسهامه فى دعم المسيرة الأفريقية من منظار البذل والعطاء ، فهو يدرك أن هذا التلاحم بين الأشقاء يجعل المصلحة متبادلة ومتشابكة يأخذ كل فيها بقدر ما يعطى

ونحن من جانبنا ندرك جيدا اننا ماكننا لنستطيع أن نحقق النجاح الذي حققناه فى تصفية الاستعمار وأعوانه والتصدى لكافة المحاولات الرامية لجعل هذه المنطقة - التى هى قلب العالم العربى ومفتاح القارة الأفريقية - منطقة نفوذ لقوى أجنبية ثم تحرير الاقتصاد المصرى وتخليصه من قبضة الفئة الأجنبية التى كانت مسيطرة عليه ، واقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطى رشيد ، ما كان لنا أن نحقق كل هذا وننتصر فى مواجهة المد الاستعمارى والاستغلالى الذى كان مسيطرا على المنطقة ، لو لم نكن محاطين بهذا التأييد الاجماعى من الدول الأفريقية والعربية

وما ذكرته عن الشعب المصرى والتزامه الأفريقى المتصاعد يصدق على الشعوب العربية كافة ، فمنذ وضعنا اللبنة الأولى لوحدتنا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ فى رحاب المغرب الشقيق ، الذى يعتبر نفسه - كما قال أخى الملك الحسن الثانى - أمينا على التراث الأفريقى فى هذه البقعة من أرضنا ، الواقعة على مشارف أوروبا والمحيط الأطلسى ، وقلعة للدفاع عن المصلحة الأفريقية الواحدة فى مواجهة المعتدين والطامعين ، كان هذا ولايزال شعور العرب جميعا فى المشرق والمغرب ، فالملك الراحل فيصل أعرب فى مناسبات عديدة عن العاطفة العربية الصادقة تجاه أفريقيا وقضاياها وذكر أن الحركتين ترتبطان إرتباطا عضويا فشل الاستعمار السياسى ، والثقافى فى اخفائه أو تشويبه ، وأن الأمة العربية تؤمن إيمانا جازما بأن مناصرة القضايا الأفريقية هى واجب قومى لا يقل فى أهميته عن واجب تحرير الأرض العربية ، والرئيس هواري بومدين عبر عن الرؤية العربية لفلسفة التعاون والتضامن من بيننا حين قال فى خطابه أمام مؤتمر القمة الأفريقى الخامس فى الجزائر فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٨ : إن علينا أن نوسع هذا التعاون ليشمل مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والاجتماعية والعلمية والسياسية والقانونية وليمتد إلى وسائل

المواصلات من جوية وبحرية وبرية ، لتزيد من كثرة الاتصالات ب بالشعوب الأفريقية لتوثيق الصلات وتعزيز العلاقات وتنشيط التبادل والتعاون فى مختلف المجالات .

وفى مقابل هذا ، نجد وعيا افريقيا رفيعا لطبيعة العلاقة العضوية بين العروبة والأفريقية ، والترابط الوثيق بين قضايانا المشتركة ، فحينما أراد أخى الرئيس ليوبولد سنجور - بحكمته ونظرته العميقة للأمور - أن يعبر عن فلسفة المساندة الأفريقية للأمة العربية فى كفاحها من أجل تحرير الأرض واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى البطل ، قال : ان هذا النزاع فى الشرق الأوسط نزاع سياسى ليست له صفة دينية ، لأنه يتعلق بالاستعمار واحتلال الأراضى ، ويجب على الافارقة أن يتدارسوا مع العرب هذه المشكلة لأن فى أفريقيا ٨٠ مليون أفريقى عربى من جملة العرب ، التى تضم ١٠٠ مليون نسمة وتضم منظمة الوحدة الافريقية ثمانى دول افريقية عربية

التعاون مع الدول العربية ، لا تفعل ذلك عن رغبة فى تبادل المنافع أو تحقيق المصالح ، وانما تصدر عن التزام بمبدأ ثابت وايمان بأن الوقوف إلى جانب العرب فى كفاحهم هو تعزيز للمسيرة الواحدة على طريق التحرير والتقدم .

وتلك نظرة واعية للأمور ، وفهم علمى لحقائق العصر ، فإذا نحن قدرنا أن ثلاثة أرباع مساحة العالم العربى تقع فى القارة الأفريقية وأن أكثر من ثلاثة أرباع العرب هم أفارقة يعتزون بانتمائهم للقارة المجيدة ، لا جغرافيا فحسب ، بل حضاريا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا ، ومن هنا فلا محل لتصور أى اختلاف فى المصلحة أو الرؤية بين الدول العربية والدول الأفريقية ، بل ليس هناك مجال اصلا للحديث عن جماعتين متميزتين تمثلان طرفين فى معادلة التعاون فهما فى الحقيقة طرف واحد يتفرع إلى عدة تفرعات لا تقوم على أساس الدين أو العرق ، وانما تقوم على اعتبارات الجوار والتجربة المشتركة وسهولة الاتصال ، ويوم ننجح فى تحقيق ما نحلم بل من ربط العالم العربى

والأفريقي بشبكة من المواصلات التي تيسر نقل الأفراد ونقل المعلومات فسوف تتسع بالضرورة دائرة حركتنا الواحدة وتقرب التجمعات المحلية ، لصالح التجمع الكبير الذى يتفق مع رؤيتنا للوحدة الشاملة .

إذا كنا نشهد أحيانا بعض الخلافات داخل أسرتنا ، فإننا يجب أن نحرص على تطويقها وازالتها ، وليس اشعال جذوتها وزيادة الفتنة فيها ، وعلينا دائما أن ننطلق من فرضية لا خلاف عليها ، هي استحالة - قيام تناقض فى المصلحة بين شعبيين من شعوبنا ، وأن ما قد يطفو إلى السطح من خلافات هو مجرد تعبير عن اجتهادات مختلفة وتلك من طبيعة الأشياء داخل المجتمع الواحد مهما ضاقت دائرته ، ولكنها لا يمكن أن تصبح صراعا بالمعنى الذى يقوم بين أى منا وجهة أجنبية لا تشترك معنا فى التراث والقيم والمصالح

أيها الأخوة الأعزاء

إن دروس التاريخ البعيد والقريب تتبئنا بأن هناك تناسبا طرديا بين مدى وحدتنا وتضامننا وبين الانجاز الذى نحققه على طريق التحرير والتقدم ، فعندما ذهبنا إلى مؤتمر باندونج فى ابريل ١٩٥٥ لم تكن هناك سوى أربع دول افريقية و بعد أن وحدنا حركتنا وسياستنا على المسرح الدولى ونسقنا دعمنا لحركات التحرير الأفريقية أصبح عدد الدول الأفريقية المشاركة فى النشاط الدولى فى إرتفاع مستمر ، فحضرت مؤتمر عدم الانحياز الأول عام ١٩٦١ فى بلجراد إحدى عشرة دولة أفريقية كما حضرت مؤتمر القمة الأفريقي الأول الذى عقد عام ١٩٦٤ بالقاهرة ٣٤ دولة ومن دواعى اعتزازنا أن

نرى ٤٨ دولة أفريقية مستقلة تفرض على العالم اجمع احترام ارادتها وعدم المساس بمصالحها .

وإذا كان لى أن أتحدث عن تجربتنا فى مصر بالنسبة لتضامن الشعوب الأفريقية والعربية ، فإننى أقرر أننى عندما اتخذت قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ مع أذى الرئيس حافظ الأسد ، كان تخطيطى قائماً على أساس أن هذه الحرب هى حرب جميع الشعوب الأفريقية والعربية على الاستعمار والعنصرية ، وأنها حلقة فى سلسلة كفاحنا المشترك ، الذى نخوض فيه معارك ضارية فى جنوب القارة الأفريقية وشمالها الشرقى ، ونحن نعلم أن قوى الاستعمار والسيطرة والاستغلال لن تلقى السلاح وتبتلع هزائمها راضية بل انها سوف تستمر فى فتح الجبهات ووضع العقبات فى طريقنا ولكننا سنعلمى معاً فى طريق النصر ، لا تهن لنا عزيمة ، ولا تتفرق بنا السبل ١٩٧٣ يعتبر جديداً فى حركة تضامن الشعوب المحبة للسلام ، والحرية فى مواجهة الأخطار والتحديات

وعلامة مضيئة فى مسيرة التاريخ ، وقد شعر الشعب المصرى دائماً أنه ليس وحده فى المعركة ، وأن اشقاءه فى شتى أنحاء القارة الأفريقية والعالم العربى يقفون معه بقلوبهم ، وأفئدتهم ، لا يتوانون عن التضحية من أجل تحرير أرضه واسترداد حقوقه .

ومن هنا ، فإن المحاولات التى تبذلها قوى الاستعمار والتدخل لبذر بذور الفرقة والشك بيننا مآلها الفشل لا محالة لأنها تقوم على أوهام تكشفها الحقائق الثابتة ، وتتجافى مع دروس الماضى واحداث الحاضر وأمال المستقبل ونحن نصر على التصدى لهذه المحاولات بكل ما أوتينا من قوة وعزيمة . الأخوة ملوك وروساء الدول الأفريقية والعربية الشقيقة .

أننا نجتاز مرحلة دقيقة على الصعيدين الدولى والمحلى ، فعلى الصعيد الدولى نجد القوى الكبرى متجهة إلى تسوية العلاقات بينها على أساس تبرز من خلاله التنافس المستمر وتنازع المصالح بين الدولتين الأعظم ، ونحن وان كنا نرحب بأى تخفيف من

حدة التوتر وازالة شبح الحرب ، يهمننا من قبيل الأمانة لمسئوليتنا التاريخية - أن نتحقق من أن ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب لن تسير فى مجرى يهدد مصالحنا ويجحف بحقوقنا ، فلسنا أداة فى صراع القوى الكبرى وتصلحها بل نحن قوة فعالة مؤثرة قادرة على تحريك الأحداث ودفع الأمور .

ومن ناحية أخرى ، فان هذا المنعطف التاريخى يشهد ظاهرة على جانب كبير من الأهمية وهى ظاهرة النمو المتزايد لأهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادى كشرط أساسى لا غنى عنه لاعطاء الاستقلال السياسى مضمونه الحقيقى ، وقد حتمت التطورات الاقتصادية التى مر بها العالم ، ونحن جزء منه ، فى السنوات الأخيرة أن تطالب دول العالم الثالث ، ونحن نشكل أغلبيتها ، بوضع نظام اقتصادى دولى جديد ، يتيح لنا أن نستثمر مواردنا إلى أقصى درجة لخدمة أهداف التنمية الشاملة فى بلادنا ، كما يمسح من خريطة التعامل الدولى اثار الاستغلال والظلم التى عانينا منها فى الماضى حين استباححت حفنة من الدول نهب مواردنا واستغلال ثرواتنا بأبخس الاثمان ، واحتكرت التأثير على السوق العالمى للمواد الأولية والسلع المصنعة ومنذ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية فى

إبريل ١٩٧٤ لمناقشة هذه القضية ، والجهود تتقدم حيناً وتتعثّر أحياناً من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة من الدول الصناعية والدول النامية للنظام الدولى الجديد الذى يكون بالضرورة أكثر عدلاً ومنطقاً ، ونحن نشهد الحوار الدائر فى باريس منذ أكثر من عام للتوصل إلى الخطوط العامة لتلك الصيغة ، ولم نلمس حتى الآن تجاوباً كافياً من الدول الصناعية مع الآمال المشروعة لدولنا .

وتبدو أهمية هذا العنصر بالنسبة لعملنا فى هذا المؤتمر من دلالاته المتعلقة بطبيعة التعاون الذى يجب أن يقوم بيننا فإذا كنا نريد أن نفرض على عالم الدولة القادرة الغنية

أن تلتقى معنا فى منتصف الطريق لخيرنا المشترك ، فانه يتعين علينا أن نضرب المثل والقدوة داخل حركتنا التى هى خالية من التناقضات القائمة بيننا وبين الدول الصناعية ، وذلك بإثبات قدرتنا على مد جسور التعاون فى جميع الميادين السياسية والاقتصادية والفكرية والحضارية ، وألا نجعل هذا التعاون ظاهرة موسمية تطفو إلى السطح ثم تخبو جذوتها مع تغير الظروف ، وانما تكون بناء شامخا وصخرة صلبة قائمة على أساس متين ، وقادرة على التصدى لكل الاختبارات والتحديات

وليس بيننا تعاون من طرف واحد فى أى مجال ، وانما كل عملنا متبادل بحيث لا يستطيع أى منا أن يقيس حساب الأرباح والخسائر فى لحظة معينة على أساس الأرقام والاحصاءات ، لأن التضامن عملية ديناميكية متجددة ومتطورة كل يوم ، لا يحسب فيها أحد ما يعطى وما يأخذ ، وانما بقدر حجم التقدم الذى أحرزناه معا فى مسيرتنا الواحدة ونحن هنا فى مصر نعتبر أى كسب حققته دولة عربية أو افريقية كسباً مباشراً للشعب المصرى ونضاله لانه فى النهاية سوف يصب فى مجرى العمل الواحد ويضيف إلى رصيدنا المشترك .

أيها الأخوة الأعزاء

إنه لشرف كبير لشخصى أن يقع اختياركم علىّ رئيساً لهذا المؤتمر وأعاهدكم على بذل جهد فى سبيل انجازه وتحقيق أهدافه كاملة لأن آمال شعوبنا معلقة به ، كما أن أنظار العالم تتجه إليه ، لترى كيف تسير تلك التجربة الرائدة ، التى تهدف إلى تحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين دول تنتمى كلها إلى عالم عدم الانحياز ، وبهذا المعنى فإن نجاح تجربتنا لابد أن ينعكس على حركة عدم الانحياز بالدعم والتعزيز ، بحيث تستطيع تلك الحركة أن تتخذ الخطوات التى نادينا باتخاذها ، وخاصة فى مجال ترجمة القرارات والسياسات إلى مواقف عملية تحسم الأمور وتنتصر للحق ، وتتصدى للباطل .

وأمامنا مشروعات قرارات توصل إليها وزراء الخارجية لتعميق التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي واعتقد أن هذه القرارات والتوصيات تمثل قاعدة انطلاق طيبة ، وهي وإن لم تكن نهاية المطاف ، فمن المتوقع أنها تعتبر نقطة متقدمة إلى الأمام على طريق التعاون والتضامن ، وخاصة من النواحي الآتية

أولاً : وضع قضية التعاون والتضامن الأفريقي العربي في إطارها الصحيح ، من حيث كونها مسألة استراتيجية مبدئية لا تتعرض للاهتزازات ولا تتأثر بالاعتبارات المؤقتة .

ثانياً : اتجاه ارادتنا خالصة إلى توسيع دائرة التضامن والتعاون بيننا على أساس متبادل في جميع الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية

ثالثاً : زيادة الدعم المادي والأدبي الذي نقدمه لحركات التحرير والمساواة في الالتزام بحركة التحرير الفلسطينية وحركات التحرير الأفريقية .

ويسرني أن أعلن أمامكم أن مصر قررت من جانبها ، بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر ، أن تقدم مساهمة نقدية أو عينية قيمتها مليون دولار لدعم حركات التحرير الأفريقية ، وقد أصدرت تعليماتي بتسليم هذه المساهمة على الفور للجنة التحرير المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

رابعاً : زيادة الموارد المخصصة لمساندة جهود التنمية في بلادنا ، رفع مساهمة الدول القادرة بيننا في الجهود التي تبذلها باقى الدول في رفع مستوى معيشة شعوبها ، ومواجهة الضغط المتزايد على اقتصادها ، نتيجة استفحال موجة التضخم العالمي ، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات في كثير من الدول ، ويهمني أن أشير في هذا الصدد إلى زيادة رأسمال البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية ، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول

الافريقية والعربية ، إلى جانب زيادة المساعدات الثنائية الممنوحة عن طريق الصناديق الوطنية إلى الدول الافريقية ، وتشجيع الاستثمارات المشتركة ، وزيادة توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الافريقية . ويقينى أن الزيادة التى ستتحقق فى هذا المجال فى أعقاب المؤتمر سوف تكون فى تزايد مستمر ، لأن لمثل هذا النشاط ديناميكية خاصة تحول دون وقوفه أو تجمده عند نقطة معينة ، وتجعل اطراده بمعدلات أكبر حتمية لا ريب فيها ، وأشير بهذه المناسبة إلى حقيقة لها مغزاها ، وهى أن حجم التعاون الاقتصادى والمالى بالدول العربية والافريقية الشقيقة قد تضاعف سبع مرات فى السنوات الثلاث الماضية ، وهو ما يعتبر مؤشرا طيبا للمستقبل .

خامساً : ان التضامن بيننا يتلقى دفعه قوية بإقرار وثيقتين على جانب كبير من الأهمية ، وهما إعلان دكار الذى تضمن أول تقنين لفلسفة التعاون بيننا والأسس التى يقوم عليها ، وكذلك مشروع الإعلان السياسى الذى أعدته اللجنة الوزارية المشتركة فى لوزاكا فى

يناير ١٩٧٧ ، ثم أضاف إليه وزراء الخارجية فى اجتماعاتهم فى الأيام القليلة الماضية أبعادا جديدة ، والواقع أن هذه الوثيقة تعتبر مرحلة متقدمة فى حركة تضامن الشعوب المحبة للسلام ، المناضلة فى سبيل الحرية والتقدم ، وقد تضمنت نقاطا فى غاية الأهمية أخص منها بالذكر .

تسجيل التلاحم التام بين كفاح شعب فلسطين وكفاح الشعوب الافريقية فى زيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا .

تأكيد الالتزام بدعم دول المواجهة العربية والافريقية .

الدعوة للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا .

تأكيد الالتزام بمبادئ احترام وحدة أراضي كل دولة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ، ونبذ العدوان ، وعدم شرعية إحتلال الأراضي أو ضمها بالقوة ، وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

الدعوة إلى توسيع دائرة التبادل والتفاعل بين جميع الدول العربية والأفريقية . حيث تمتد إلى الميادين الثقافية والتربوية والعلمية والفنية

ولكم أن تتقوا أن هذا الموقف الإجماعى إلى جانب الحق العربى هو أكبر سند لنا فى كفاحنا المشروع ضد العدوان والتوسع ، ذلك الكفاح الذى لا ننشد فيه سوى الحق والعدل ، وقد ثبت بالدليل القاطع أن اسرائيل هى الطرف الذى يقف فى وجه تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط ، تتخذ موقفا متعننا رافضا الاستجابة إلى مطالب المجتمع الدولى بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة والكف عن انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حقه الطبيعى فى إقامة دولته المستقلة مثل سائر الأمم والشعوب .

والواقع أن هذه الرؤية الأفريقية الواعية لطبيعة المشكلة التى تواجهها فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ولخطورة التهديد الإسرائيلى لأمن الشعوب الأفريقية والعربية ، تضاعف إيماننا بوحدة الكفاح والمصير بيننا جميعا ، وتزيد من تصميمنا على الوقوف بحزم إلى جانب اشقائنا المناضلين فى زيمبابوى وجنوب أفريقيا ونامبيا فى كفاحهم البطولى ضد أعتى أنواع الاستعمار الاستيطانى والعنصرية ، المتحالفة مع العنصرية التوسعية فى إسرائيل .

ومن هذا المنبر ، أوجه التحية لشعوبنا المكافحة فى الأرض المحتلة وفى الجنوب
الأفريقى ، الصامدة ضد أبشع صور القهر والتسلط ونعاهد هذه الشعوب الشقيقة أن نظل
معها على الطريق لا نتخلى عنها أبدا • والنصر حليف الشعوب فى مسيرتها الواحدة
من أجل الحرية والكرامة والعدالة ، وغدا تشرق شمس الحرية على كل بقعة فى أرضنا
الطيبة •

والسلام عليكم ورحمة الله